

## الآثار المترتبة عن حجب الدخل لشريحة الموظفين منتصف ٢٠١٥ على المجتمع الموصل

م. مرجع مؤيد حسن \*

### المقدمة

العمل نشاط يتميز به العقل البشري ، وله معنى اجتماعي وهو ما يكسبه الفرد من مكانة اجتماعية في المجتمع ، ومعنى اقتصادي وهو ما يحصل عليه الفرد من مردود مادي ، ولكل فرد في المجتمع نوعين من الحقوق ، حقوق معنوية تتجسد بدرجة الاحترام والتقدير والشرف الاجتماعي الذي يقدمه المجتمع للفرد ، أما الحقوق المادية فهي المكافآت النقدية او العينية التي يتقاضاها الفرد بعد أدائه المهام المناطة به كالأجر أو الراتب أو دار السكن التي تخصص له في أثناء خدمته في الوظيفة .  
ويعد الراتب الذي يتقاضاه الموظف الحكومي في أي مكان من العالم العمود الفقري الذي يعتمد عليه في انجاز مهام حياته وحياة أسرته ، وعليه فإن انقطاع راتبه سيؤثر على كل هذه المهام ، هذا من جانب الفرد وفي نفس الوقت هناك مشكلات اجتماعية واقتصادية نتيجة لانقطاع هذا المورد المالي ، والموظف الموصل مر بتلك الظروف نتيجة ما مرت به المدينة من أحداث عام ٢٠١٤ مما تركت آثارا جمة بينها هذا البحث المتواضع في عدة مباحث .

فقد تناول المبحث الأول الإطار المنهجي للبحث من تحديد لمشكلة البحث وأهدافه ثم تحديد أهميته ونوع البحث ومنهجيته وأخيرا تم تعريف المصطلحات الواردة في البحث ، وجاء المبحث الثاني تحت عنوان الدخل بين العلم والتنمية والمجتمع في قراءة لدوره وأهميته ، في حين تناول المبحث الثالث الآثار المترتبة عن حجب الدخل لكل من الموظف الحكومي والمجتمع ، وأخيرا تم استعراض النتائج تبعا للتوصيات.

### المبحث الأول / الإطار المنهجي للبحث تحديد مشكلة البحث

لا يخفى عن احد أن مدينة الموصل تعرضت إلى سطو الجماعات الظلامية عليها في منتصف عام ٢٠١٤ مما أدى إلى خروجها عن سيطرة الحكومة العراقية ، وقد استمر هذا الوضع لثلاث سنوات حتى تحرير المدينة بالكامل ، وقد نتج عن هذا الوضع الجديد العديد من التغييرات التي طالت الفرد

\* مدرس ، قسم الدراسات التاريخية والاجتماعية، مركز دراسات الموصل.

والأسرة والمجتمع الموصلية بشكل عام ، كما قامت الدولة بالعديد من الإجراءات التي تتلائم مع الوضع الجديد للمدينة.

ومن بين تلك الإجراءات حجب الدخل عن شريحة الموظفين في المدينة ، إذ انه وخوفا من أن تصل رواتب ودخل الموظفين في المدينة إلى أيدي تلك الجماعات من جهة ولصعوبة إيصال تلك الرواتب إلى مستحقيها من جهة أخرى ، عمدت الحكومة العراقية إلى ادخار رواتبهم ومن ثم إعادتها إليهم بعد تحرير المدينة ، وقد تم تطبيق تلك الإجراءات على كل موظفي الوزارات العراقية منتصف عام ٢٠١٥ وتم إعادة صرف الرواتب بعد التحرير تباعا وبعدها سيتم صرف المستحقات المدخرة.

وما لا يخفى عن أحد أن الأجر أو الراتب الذي يأخذه الموظف الحكومي من الدولة قد يكون مصدر رزقه الوحيد والذي يعتمد عليه في إشباع حاجاته وحاجات أسرته وفي تخطيطه للمستقبل ، لذا ترك هذا الأمر الذي استمر لفترة طويلة آثارا واضحة على الموظف الموصلية خاصة والمجتمع الموصلية عامة ، لذا جاء هذا البحث للكشف عن تلك الآثار.

### **أهداف البحث**

يهدف البحث الى ما يلي

- ١- التعرف على آثار حجب الدخل على الموظف الحكومي
- ٢- التعرف على آثار حجب الدخل على المجتمع الموصلية

### **أهمية البحث**

تتجلى أهمية البحث فيما يلي

- ١- هناك علاقة تفاعلية بين الراتب الشهري والمستوى المعيشي للفرد ، عليه فإن أي خلل يقع على هذه العلاقة ينعكس بطريقة سلبية على حياة المواطن.
- ٢- موضوع حجب الدخل موضوع جديد غير مدروس لعدم وجود تلك الظاهرة سابقا إذ اقتصرت بها محافظة نينوى ، ومعظم الدراسات القريبة من الموضوع تناولت الأجر المنخفض أو البطالة لذا يعد إضافة جديدة في ميدان البحث الاجتماعي.

### **نوع البحث ومنهجيته**

يعد البحث من البحوث الوصفية التحليلية اعتمد فيه الباحث على المصادر الموثوقة فضلا عن الملاحظة بالمشاركة كونه احد أفراد المجتمع ،

## تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

### الآثار

يعرف الأثر بأنه الحدث أو الظاهرة الناتجة عن سبب معين بحيث يكون لها علاقة بهذا السبب<sup>(١)</sup>.

### الدخل

تتعدد التسميات أحيانا حول مصطلح واحد ومن أمثلة ذلك مصطلح الدخل ، فهو الأجر أو الراتب عند شريحة الموظفين ، وقد وجدت عدة تعريفات له من أهمها تعريف قانون العمل في التشريع العراقي ، فقد عرفته المادة ٤١ من قانون العمل رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧ بأنه " كل ما يستحق للعامل على صاحب العمل الذي يستخدمه من مال أيا كانت طريقة حسابه لقاء عمله ويستحقه من تاريخ مباشرته بالعمل"<sup>(٢)</sup>

ويعرف أيضا بأنه الإيراد الصافي أو الأجر أو الربح الذي يحصل عليه الفرد الواحد لقاء وظيفته أو عمله أو إنتاجه أو تجارته<sup>(٣)</sup>

أما تعريفنا الإجرائي للدخل فهو الراتب الذي يحصل عليه الموظف الحكومي شهريا من الدولة مقابل قيامه بالعمل المتعاقد عليه معها والذي يحصل عليه وفق ضوابط وحسابات متفق عليها.

### حجب الدخل

ذكرت القواميس المتخصصة باللغة إن كلمة الحجب تعني المنع<sup>(٤)</sup>.  
والتعريف الإجرائي لحجب الدخل هو منع الدولة للموظفين العاملين لديها من الحصول على رواتبهم أو أجور عملهم الاعتيادية لفترة محددة ونتيجة لحاجة ما أو أمر مستجد.

### الموظف

هو الشخص الذي يستخدم بصفة نظامية ، ليقوم بواجبات ومسؤوليات وظيفة ما مقابل أجر محدد ويتمتع لقاء ذلك بالحقوق والامتيازات المرتبطة بها<sup>(٥)</sup>.

وقد تضمنت تشريعات الخدمة المدنية وانضباط موظفي الدولة تعريفا للموظف العام ، فقد عرفت المادة الثانية من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل الموظف بأنه "كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمة داخله الملاك الخاص بالوظيفة" ، بينما عرف قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل الموظف بأنه "كل شخص عهدت اليه وظيفة داخل الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة"<sup>(٦)</sup>

### المبحث الثاني/ الدخل بين العلم والتنمية والمجتمع

يعد الدخل من الموضوعات المهمة التي شغلت اهتمام المختصين في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها ، فقد فرّق الاقتصاديون بين دخل الفرد ومتوسط دخل الفرد ، إذ يتم

الخلط بينهما، فدخل الفرد ناتج من عمل الإنسان وهو يشير إلى ما يحصل عليه الفرد من عمله ومن مصادر أخرى شهريا حسب ما جرت العادة، في حين أن متوسط دخل الفرد هو قيمة الدخل القومي مقسوما على عدد السكان، ومن هنا فإن ارتفاع متوسط دخل الفرد لا يعني ان الشعب يعيش أوضاع اقتصادية ممتازة، ومتوسط دخل الفرد هو الذي يعتمد عليه الاقتصاديون في تحديد القوة الاقتصادية للدولة<sup>(٧)</sup>.

وقد اهتم المفكرون بالدخل ووضعوا فيه نظريات منها نظرية حد الكفاف، وفكرتها أن الأجر هو ما يوازي تكاليف المعيشة الضرورية لإدامة حياة العامل وحياة أسرته، ونظرية مخصص الأجور وفكرتها انه عندما يبقى عدد العمال ثابتا فإن معدل الأجور سوف يرتفع مع زيادة رأس المال ويهبط بنقصانه، أما إذا بقي مقدار رأس المال ثابتا فإن معدل الأجور سوف يهبط مع ازدياد عدد العمال ويرتفع مع تناقص هذا العدد<sup>(٨)</sup>. أما (اندرية جوسان) فقد ذكر ان الثورة هي أهم ما نفكر به حين نتكلم عن المكانة الاجتماعية، كما ميز (شارل جيد) أن المكانة الاجتماعية تتحدد بتوزيع الدخل بين ثلاث طبقات، طبقة العمال الذين يتقاضون أجرا ومن ثم طبقة الرأسماليين الذين يحصلون من رؤوس أموالهم على أرباح معينة، وأخيرا طبقة الملاك الذين يعيشون على أرباح الآخرين<sup>(٩)</sup>

كما يعني علماء الاجتماع والمصلحون الاجتماعيون بجملة من الأمور تصب في خدمة الفرد ومن ضمن تلك الأمور الدخل الذي يعمل على إشباع الحاجات الأساسية للفرد ويعملون على زيادته لتحقيق الرفاهية الاجتماعية ويختص بذلك حقل التنمية البشرية او التنمية الاجتماعية.

فمنذ عام ١٩٩٠ ظهر اتجاه للتنمية أطلق عليه التنمية البشرية تبنته الأمم المتحدة والذي يعني توسيع الخيارات أمام الناس وهي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة<sup>(١٠)</sup>، أما التنمية الاجتماعية فهدفها العمل على تحقيق الإشباع الفوري للحاجات الأساسية كالحاجة إلى الطعام والسكن والملبس والخدمات الأساسية كمياه الشرب والصرف الصحي والتعليم والصحة والنقل وفرص العمل، واغلب تلك الحاجات لكي يحققها الفرد لا بد له من مصدر مالي يساعده في إشباع حاجاته، ولا يوجد ارتباط تلقائي بين الدخل والتنمية البشرية او الاجتماعية لكن قد يكون ارتفاع الدخل عاملا أساسيا لتحسن المعيشة<sup>(١١)</sup>، ناهيك عن التنمية الاقتصادية الذي يلعب دخل الفرد والدخل القومي دورا كبيرا في ثنائياها.

ولكي تحقق التنمية بأنواعها ذلك الهدف فإنها تعتمد على جهود كل من الدولة ممثلة بأجهزتها الرسمية، وعلى المشاركة الجماهيرية ممثلة بأفراد المجتمع منفردين او متعاونين، ومن بين

الجهود التي تقدمها الدولة ضمان الحقوق عن طريق الدساتير والقوانين التي تصدرها والإجراءات والأساليب التي تتخذها لحماية تلك الحقوق<sup>(١٢)</sup>، ومن بين تلك القوانين قانون العمل وآخره القانون رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧ الذي نظم العمل والأجر ومما جاء فيه لا يجوز الاتفاق بين صاحب العمل والعامل على اجر اقل من الحد الأدنى لأجر العامل غير الماهر ويتصاعد الحد الأدنى مع ارتفاع مستوى المعيشة ويتناسب مع ارتفاع الأسعار<sup>(١٣)</sup>

أما عن العلاقة بين الدخل والمجتمع والتأثير الذي يتركه الدخل على المجتمع والدولة فبممكن القول بأنه تتناسب نسبة الفقر وهناء العيش مع نسبة الدخل الفردي فكلما كان الدخل الفردي أعلى كلما كان العيش هنيئاً أكثر، والعكس صحيح، ذلك ان ارتفاع دخل الفرد يساعده على اقتناء السلع الأساسية والكمالية والخدمات الضرورية والثانوية والتمتع بوقت الفراغ والترريح عن النفس والتمتع بقسط من الرفاهية الاجتماعية التي تشير إلى ارتفاع مستواه المعاشي، بينما انخفاض دخل الفرد تمنعه من الحصول على السلع والخدمات الأساسية والثانوية ويحول دون تمتعه بوقت الفراغ والترريح عن النفس وتتحول حياته إلى حياة فقيرة وجامدة مما يؤثر سلباً على مستواه المعاشي والاجتماعي<sup>(١٤)</sup>.

ويتعدى الدخل الفردي أيضاً هذا المفهوم الضيق إذ انه يعطي صورة وانعكاساً لمستوى وإمكانات الدولة الاقتصادية، فكلما كان دخل الفرد قويا هذا يعني إن الرواتب والأجور في هذه الدولة مرتفعة وتكون هذه الدولة قوية اقتصادياً والعكس صحيح حيث إن الدخل الفردي الضعيف يعطي مؤشراً أن الوضع الاقتصادي للدولة ضعيف ويبدو ذلك واضحاً في قيمة الرواتب والأجور، إلا إن لكل قاعدة شواذ فكثير من الدول يكون دخلها وإيراداتها وميزانيتها مرتفعة لكن الدخل الفردي لمواطنيها متدني او لا يتناسب مع إيرادات الدولة الكبير، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها استنزاف الدخل القومي على مشاريع التسليح أو البنية التحتية، الفساد والترهل الإداري وما يلحق به من سرقات واختلاسات، وعلى الطرف المقابل يمكن أن يكون دخل الفرد قويا في دولة فقيرة<sup>(١٥)</sup>

وقد اهتم المجتمع الدولي كله ومن خلال الأمم المتحدة بدخل الفرد ومستواه المعاشي إذ أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة حقوق الإنسان في العاشر من كانون الأول ١٩٤٨ وأوضحت بأن لكل فرد بوصفه عضواً في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي ومعناه ان لكل شخص الحق ان يحيا حياة تتميز بمستوى لائق من المعيشة لتأمين صحته وسلامة عائلته، خاصة من حيث الكساء والغذاء والمأوى والخدمات الطبية والاجتماعية الضرورية، وله الحق في الضمان في حالة البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وفقد وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته، ويختلف مفهوم

الضمان الاجتماعي بحسب الخدمات التي يقدمها ، ففي بعض الدول يعتمد المفهوم على فكرة تأمين دخل مادي للفقراء الذي يعد ضمانا لمعيشته ويحول دون انخفاض القوة الشرائية<sup>(١٦)</sup> أما عن التأثيرات السلبية على المجتمع من انخفاض الدخل أو حجبها هو ازدياد الجريمة المرتبطة بالمال جراء ازدياد نسبة العاطلين عن العمل وقد يلجأ البعض إلى التزوير كأحد أنواع الجرائم ، وفي كثير من الأحيان لا تتوفر التربية الصحيحة للأبناء بسبب تعطل الوالد أو ولي الأمر مما يؤثر في تنشئتهم الاجتماعية<sup>(١٧)</sup>

كما إن انخفاض الدخل أو انعدامه من بين الأسباب التي تدفع الفرد إلى شعوره بعدم الرضا عن مجتمعه ومن ثم محاولته تغيير ذلك الوضع غير المرضي وإيجاد الحلول له وللآخرين ، وقد يجد في المظاهرات متنفسا شرعيا لابرار عدم الرضا ومحاوله التغيير نحو الأفضل<sup>(١٨)</sup> ، وما مظاهرات الربيع العربي التي جرت في مصر وسوريا إلا نماذج عن ذلك

### المبحث الثالث / الآثار المجتمعية لحجب الدخل عن الموظف الحكومي والمجتمع

قال رسولنا الكريم " من استأجر أجيرا فليس له أجرته " ، كما تؤكد الشريعة الإسلامية على وجوب كفاية الأجر لتغطية احتياجات العامل من الغذاء الكافي والكساء والمسكن الذي يليق به ، وفي أيامنا هذه انتقد قانونيون مخالفة جهات حكومية قانون الخدمة المدنية العراقي ، إذ ينص البند السادس من المادة (٢٢) من القانون على جواز وقف الموظف من عمله إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد عن ٦ أشهر مع صرف الراتب خلال فترة الوقف ، لكن الذي يحدث ان الوزارات ومنها وزارة البلديات والتربية والصحة أوقفت موظفين لغرض التحقيق معهم وتم قطع رواتبهم نتيجة لذلك<sup>(١٩)</sup>.

وقد تأخر صرف رواتب الموظفين في إقليم كردستان نتيجة لمشكلات مادية مع الحكومة المركزية فكتبت دراسات عن ذلك منها دراسة حسن عجيل حسين و كاروان احمد محمد في محافظة السليمانية عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتأخر رواتب الموظفين ومن نتائج تلك الدراسة : استقطاع الراتب يؤثر سلبا على التزامات الموظف بالعمل وظهور مشكلات إدارية بنسبة ٦٦,٧٪ ، استقطاع الراتب يؤثر سلبا على الزيارات والعلاقات بين الأقارب ٦٠٪ ، يعرقل نفقات العلاج الطبي ٩٠٪ ، ينمي الإحساس بعدم وجود ضمان اجتماعي للحياة ٨٣,٣ ، يؤثر سلبا على تعليم الأبناء ٦٧٪<sup>(٢٠)</sup>.

وفي تسعينات القرن الماضي مر العراق بفترة حرب و حصار اقتصادي أدى إلى تضخم السوق وبذلك قلت قيمة الراتب وأصبحت الطبقة الوسطى أي الموظفين من الجماعات المهمشة التي تحتاج إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الكبير الذي شهدته وضعيتها الاقتصادية<sup>(٢١)</sup>

وفي مجتمعنا الموصلية ونتيجة للأحداث المريرة التي مرت بها مدينة الموصل وأفرادها ومن مختلف الفئات ومنها فئة الموظفين الذين تعرضوا لضغوط كبيرة بعد أحداث حزيران ٢٠١٤ كان أهمها فقدهم لعملهم إذ توقف عمل عدد من الدوائر الحكومية عن العمل وعملت أخرى مجبرة تحت حكم الجماعات الظلامية إلا إن الدولة وبعد ان انهارت المؤسسات الحكومية في المدينة أوقفت دفع رواتب الموظفين وصدرت التعليمات بادخار رواتبهم حسب مشروع الادخار الوطني الذي قدم الى مجلس النواب لحين تحرير المدينة وبذا فقد عدد كبير من الموظفين مصدر رزقهم الوحيد.

وكان من ابرز الآثار المترتبة عن ذلك انتشار البطالة في المجتمع الموصلية ، فللبطالة اثارا اجتماعية ونفسية على الفرد والأسرة كما لها آثارا على المجتمع وعلى الاقتصاد القومي ، فهي هدر لموارد رئيسة في الاقتصاد والتي تعد جزءا من الطاقة اللازمة لإنتاج بعض السلع والخدمات مما يضيع على المجتمع فرصة التمتع وإشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوى العاملة الراضية والقادرة على الإنتاج<sup>(٢٢)</sup> ، وفي حالة وجود أعدادا كبيرة من المتعطلين فإن الأجور تبدأ بالانخفاض ، إذ إن عرض القوة العاملة يكون أكثر من الطلب ، وهذا بالفعل ما حدث لموظفينا العاطلين عن العمل فالعدد الكبير منهم لم يستطع الحصول على فرصة عمل أخرى لكسب مصدر رزقهم حتى وان كانت بسيطة في أعمال أخرى ، وآخرين وجدوا أعمالا بمؤهلات اقل كثيرا من مستوى تعليمهم ، إذ إن اغلبهم من أصحاب العوائل أو معيلين لأنفسهم لذا كان لابد لهم من التكيف مع الوضع الجديد فعمل أستاذ الجامعة سائق أجره وعمل موظف آخر في الحدادة وهكذا<sup>(٢٣)</sup>

ويؤدي حجب الدخل كذلك إلى قلة في الاستهلاك مما يؤثر على الاقتصاد المحلي او يقلل الطلب على الحاجيات والسلع مما يجعل أصحاب الأعمال يقلون من إنتاجهم وبالتالي الاستغناء عن بعض العمال الآخرين فتزيد البطالة<sup>(٢٤)</sup> ، وهذا واضح في الفترة موضوع البحث اذ تعرضت الأعمال الحرة هي الأخرى إلى الكساد وشحة المال مما اثر على نشاط المدينة العمراني والتجاري والصناعي فانخفض المستوى المعاشي لأصحاب المهن الحرة ، فضلا عن توقف العمل لبعض المهن مثل المحاماة أو صالونات التجميل النسائية وغيرها وحسب تعليمات المنع الصادرة بحقهم.

كما أن حجب الدخل يؤثر سلبا على الادخار فيبدأ الفرد في استهلاك مدخراته من أجل العيش وهذا ما حدث بالفعل فقد قام الموظفون بالاعتماد على مدخراتهم المادية والعينية التي حصلوا عليها من أعمالهم وقامت النساء ببيع مصوغاتها الذهبية المدخرة ، حتى أن بعض الأسر اضطرت الى بيع مقتنياتها المنزلية.

وبعد تحرير المدينة وعودة الموظفين إلى أعمالهم تدريجيا لم تعد الدولة رواتبهم بنفس سرعة عودتهم فبدؤوا العمل بدون اجر واستمر هذا الوضع الجديد أشهر عدة مما ترك أثاره السلبية على العامل والعمل في آن واحد، إذ يؤدي ذلك إلى تعطيل وشل سلطات الإدارة في الحصول على عمل متكامل ومتقن للموظفين، والحقيقة إن حجب الدخل لا يؤثر على الناحية التنظيمية فقط بل يؤدي أيضا إلى انشغال كل موظف بتحسين مستواه المعاشي ليتمكن من إشباع حاجاته وحاجات أسرته، وهذا الوضع ليس ببعيد عن موظفينا العائدين إلى العمل إذ لم تنتظم مؤسسات الدولة في عملها إلا بعد عودة رواتب موظفيها ويمكن ملاحظة ذلك جليا في المؤسسات الصحية والتعليمية والتي كان فيها الموظفون في دوام متذبذب بين العمل والتغيب والإضراب مما اثر على المستوى العلمي للطلبة وعلى الوضع الصحي للمرضى على حد سواء، ولا تخلو مؤسسات الدولة الأخرى من هذا التقصير.

هذا بالنسبة لتأثر حجب الدخل على المجتمع، أما تأثيره على الفرد وأسرته فلا يقل تأثيرا وأهمية فنتيجة لحجب الدخل ومصدر الرزق لكثير من العوائل لم يعد بإمكانهم الاستمرار بالعيش في مساكنهم وتوفير المواد الغذائية الكافية او دفع بدلات الإيجار، إذ كانت هذه من المعوقات التي تعرض لها الفرد الموصلية، فكان الحل لتفادي هذه الأزمة لجوء عدد من العوائل إلى الانتقال من مساكنهم إلى مسكن آخر اصغر او اقل سعرا، كما تعايش عدد من العوائل في مسكن واحد وتم تقسيم مصاريف العيش فيما بينهم وذلك للتخفيف من ثقل الإنفاق الواقع على كاهلهم، فاجتمع الإخوة في منزل الأب مثلا بعد أن كان كل أب في منزل مستقل، وهذا ما يدل على الترابط الأسري والتعاون الذي يتميز به أبناء المدينة في الأزمات وهو اثر ايجابي على الرغم من سوء الموقف<sup>(٢٥)</sup>

ومن الواضح أيضا أن سوء الأحوال الاقتصادية للعائلة وانخفاض مستواها المعاشي قد يعوق تربية الأطفال تربية جيدة نظرا لعدم المقدرة على تهيئة الشروط والمستلزمات البيئية والمادية التي يحتاجها الأبناء وقت نموهم وتنشئتهم كتهيئة السكن المريح والجو الملائم للدراسة والمستلزمات الأخرى التي يحتاجونها في حياتهم اليومية فضلا عن عدم تزويدهم بقواعد وأسس التربية الخلقية والاجتماعية التي تؤثر في سلوكهم وعلاقاتهم مع الآخرين<sup>(٢٦)</sup>

كما إن حجب الدخل وعدم تلبية الحاجات الأساسية العائلية يكون سببا لسوء العلاقات العائلية وارتفاع حالات الطلاق وتبعثر أفراد العائلة وبالتالي تمزق وحدتها، وعدم توفر الدخل الكاف لرب الأسرة قد تقوده للكذب عند تلبية طلبات الاولاد منها الخروج للنزهة أو عند الرغبة في شراء الكماليات<sup>(٢٧)</sup>.



ولفئة الشباب كان لحجب الدخل من شريحة الموظفين أثرا في تأخير زواجهم وهذا ما حدث بالفعل لعدد كبير منهم ، فيعد تكوين الأسرة من اعقد المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب في مستهل حياتهم إذ مطلوب من الشاب الاستقلال الاقتصادي إلا أن الظروف الاقتصادية السيئة حتمت عليهم التأجيل عدة سنوات<sup>(٢٨)</sup> ، وفي جانب متصل زوجت عدد من الأسر بناتها للتخلص من مسؤولية الإنفاق عليهن و بمهور منخفضة رغبة في توفير حياة أفضل لهن.

وأخيرا نقول إن عمل الموظف ودخلة وقدرته على الإنفاق على نفسه وعائلته ، يساعد على إعطاءه الشعور بالضمان والقوة والمكانة وتحقيق الذات فينعكس ذلك على علاقته مع افراد اسرته ، وكذلك ينعكس في انسجامة وتجانسه مع المجتمع ، والعكس قد يؤدي الى شعوره بالضعف والضياع وعدم احترام الذات وكل ذلك يؤدي به إلى القلق والتوتر والذي ينعكس على علاقته مع أسرته ومجتمعه<sup>(٢٩)</sup>. وبالفعل مر موظفينا الذين انقطعت رواتبهم بل أفراد المجتمع الموصل عامه بفترة نفسية عصيبة جعلتهم يعيشون حياة قلقة مجهولة النهاية ، قلقين على أسرهم ومن مستقبلهم.

### استنتاجات البحث

- ١- يعد موضوع الدخل وتأثيراته من الموضوعات التي لاقى اهتماما كبيرا من قبل المتخصصين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين وهو كذلك على المستوى المحلي والدولي.
- ٢- ان حجب الدخل لموظفي مدينة الموصل ولفترة عامين تقريبا حدث لم يشهده الموظفين العاملون لدى القطاع الحكومي لا على المستوى المحلي ولا على المستوى الدولي.
- ٣- تركت عملية حجب الدخل لشريحة الموظفين في مدينة الموصل آثارا سلبية قوية على الفرد والأسرة والمجتمع في آن واجد.
- ٤- القلق والتوتر والشعور باليأس من الآثار النفسية التي تركها حجب الدخل عن موظفي مدينة الموصل.
- ٥- الحرمان والفقر وعدم القدرة على تلبية متطلبات الحياة من مسكن وملبس وماوى من الآثار الاقتصادية التي تركها حجب الدخل عن موظفي مدينة الموصل.
- ٦- انخفاض المكانة الاجتماعية للفرد وكثرة المشكلات الأسرية والبطالة من الآثار الاجتماعية التي تركها حجب الدخل عن موظفي مدينة الموصل.

### المقترحات والتوصيات

- ١- ضرورة الاستفادة من نتائج التجربة المريرة التي مر بها موظفي مدينة الموصل جراء حجب رواتبهم لفترة طويلة من قبل المسؤولين عن التخطيط في البلد لتلافي الأخطاء مستقبلا.

- ٢- ضرورة الإسراع في إعادة الرواتب المدخرة إلى الموظفين ليتمكنوا من إعادة وتصحيح جزء مما فاتهم.
  - ٣- على وزارات الدولة والحكومة تقديم الدعم المادي والمعنوي لشريحة الموظفين لتعويضهم عن ما فاتهم.
- المصادر
- ١- سوسن نايف عدوان، أثر التلفزيون في سلوك الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص١٤.
  - ٢- عبد الرسول عبد جاسم وعلاء شفيق الراوي، اقتصاد العمل، ط٣، دار المثنى للطباعة والنشر، ٢٠٠٥، ص٦٧.
  - ٣- [mawdoo3.com](http://mawdoo3.com) ٢٠١٤/١٢/٧
  - ٤- مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، ط٥، القاهرة، ٢٠١١، ص٤٥،
  - ٥- [www.al-jazirAH.COM](http://www.al-jazirAH.COM)
  - ٦- [almerja.net/reading.php?dm=75717](http://almerja.net/reading.php?dm=75717)
  - ٧- [mawdoo3.com](http://mawdoo3.com) ، مصدر سابق.
  - ٨- عبد الرسول عبد جاسم وعلاء شفيق الراوي، مصدر سابق، ص٦٠
  - ٩- السيد السيد عبد العاطي، علم الاجتماع الصناعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص٢٦١.
  - ١٠- احمد عبد الحلیم، "التكامل الاجتماعي في الوطن العربي"، ورقة عمل مقدمة في اجتماع الخبراء التحضيرى حول الإعلان العربى للتنمية الاجتماعية، عمان، ١٩- ٢٢ ايلول ١٩٩٤.
  - ١١- حامد عمار، مقالات في التنمية البشرية العربية، مكتبة الدار العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٧٠.
  - ١٢- احمد محمد خليفة، التنمية الاجتماعية بين الحاجة والحق، المؤتمر الاول لعلماء الاجتماع العرب حول الاسس الاجتماعية للتنمية في الوطن العربي، بغداد، ٢- ٦ شباط ١٩٨٠
  - ١٣- عبد الرسول عبد جاسم وعلاء شفيق الراوي، مصدر سابق، ص٦٨.
  - ١٤- احسان محمد الحسن، التصنيع وتغيير المجتمع، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص٥٠.
  - ١٥- [mawdoo3.com](http://mawdoo3.com) ، مصدر سابق
  - ١٦- عبد الرسول عبد جاسم وعلاء شفيق الراوي، مصدر سابق، ص٢٨١

- ١٧ - أميرة وحيد خطاب، الآثار الاجتماعية للبطالة. دراسة ميدانية في مدينة الموصل، رسالة ماجستير غير منشورة آداب في علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص ٢٠.
- ١٨ - إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٤، ص ٩.
- ١٩ - وقف رواتب الموظفين جسدل قانوني وابعاد سياسية، [www.alwaastnews.comLnews561044](http://www.alwaastnews.comLnews561044) ٢٠١١/٥/١٤
- ٢٠ - حسن عجيل حسين و كاروان احمد محمد، "الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتأخر رواتب الموظفين. دراسة ميدانية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية السليمانية المركز أئموذجا"، مجلة الآداب، عدد ١٢١، حزيران ٢٠١٧، ص ٥٦٦ - ٥٦٨.
- ٢١ - عدنان ياسين مصطفى، التنمية الاجتماعية في العراق: المسارات والآفاق مع التركيز على شبكات الأمان الاجتماعي"، المستقبل العربي، عدد ٢٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٣، ص ٧٤.
- ٢٢ - خالد راصف الوزني و احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠١.
- ٢٣ - مرح مؤيد حسن، التكيف الاجتماعي للفرد الموصل مع ظروف الحياة المتغيرة قبل التحرير وبعده. دراسة وصفية تحليلية، مجلة دراسات موصلية، عدد ٤٧، جامعة الموصل، اذار ٢٠١٨، ص ٢٧١.
- ٢٤ - حسن علي الخفاجي، دراسات في علم الاجتماع، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص ٨٦.
- ٢٥ - مرح مؤيد حسن، مصدر سابق، ص ١٠.
- ٢٦ - إحسان محمد الحسن، العائلة والقرابة والزواج، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٢١.
- ٢٧ - حسين احمد حسن، الانعكاسات الاجتماعية لارتفاع المستوى المعاشي في العراق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص ٧٧
- ٢٨ - عبد الخالق يوسف، تأخير سن الزواج عند الشباب الذكور، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، عدد ٨٧، لبنان، ١٩٩٧، ص ٥٥.
- ٢٩ - مليحة عوني القصير و معن خليل عمر، مدخل الى علم الاجتماع، مطابع جامعة بغداد، ١٩٨١، ص ٣٢٦.